

## فَتَاوَا الْمُبْتَائِنِ

كحنا هذا اليباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسع الناس طامة ، ونشترط على السائل ان يبين اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بسد ذلك ان ير من الى اسمه بالحروف ان شاء ، واننا نذكر الاسئلة بالتدريج غالباً ورتما قد مناسخرا لسبب كثافة الناس الى بيان موضوعه ورتما أجبنا غير مشترك كمثل هذا . ولن مضي على سؤاله شهر ان او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا عذر عسبب لافناه

### ﴿ الدستور والحرية والدين الاسلامي ﴾

( من ٢٩ و ٣٠ ) من صاحب الامضاء في سواكن ( السودان )

حضرة الاستاذ المرشد السيد محمد رشيد رضا دام فضله

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد فقد أجبني فبهي القاصر وذهنى القاتر لرفع هذه الأسئلة لجنابكم متمنيا حلها وشرحها شرحا وافيا يقيمها الخالص والعام لان ظروف الاحوال تقتضي ذلك بالنسبة لما هو حاصل الآن في دار الخلافة الاسلامية صانها رب البرية . وهي :

الأول — ما هو الدستور وما حقيقته وهل هو موافق للدين الاسلامي تمام الموافقة . وما الدليل عليه من الكتاب والسنة ؟

الثاني — ما هي الحرية - القولية والفعالية — وما حقيقتها وهل هي موافقة للشريعة الاسلامية وما الدليل عليها شرعا وعقلا ؟

وهل هي كما علق باذهان العامة بانها القومية التامة التي لا رادع لها كان تذهب المرأة من بعلها وتفعل ما تشاء وهو لا يقدر على منعها . ويذهب الولد بخارجا من طاعة الوالد ولا يقدر على تأديبه ومنعه من ارتكاب المخطور أم هي بخلاف ذلك ؟

نرجو من حضرة الاستاذ اجابتنا على صفحات النار الأغر في أول عدد منه

لا زال نخضم علمه زائرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كتبه عبد القادر ملاقلندر البخاري

## الدستور والدين الاسلامي

(ج) تقسم الحكومة في عرف أهل العصر إلى قسمين أصليين حكومة مطلقة وتسمى شخصية واستبدادية وحكومة مقيدة أو دستورية ويسير عنها الترك والفرس بالمشروطة أي المشروط فيها العمل بالدستور

فالحكومة الشخصية المطلقة هي التي يكون فيها حق التشريع والتنفيذ للحاكم العام والرئيس الأكبر الذي يقب بالملك أو السلطان أو غير ذلك من الألقاب فهو الذي يضع لبلاده من القوانين ما يشاء متى شاء وينسخ منها ما شاء متى شاء غير مقيد برأي أحد ولا مكلفاً ان يستشير أحداً ، وهو الذي ينفذ الاحكام التي يهكم بها في بلاده بأوامره أي تنفذ باسمه على ان له ان يوقف تنفيذ ما يشاء منها ويضو عنن يشاء سواء كان الحكم من نوع القانوني الوضعي أو من نوع الديني الشرعي فهو فوق الشريعة والقانون لا تجوز محاكمته اذا خالفها . ومثال هذه الحكومة ما كنا فيه قبل سنة وشهرين من حكم عبد الحميد فقد كان بما له من السلطة المطلقة يجمع من الاحكام الشرعية ما يشاء كمنعه شهادة التواتر والحكم بمقتضاها والحكم بالحجر على المجانين وتنفيذ احكام الاعدام الشرعية وغير ذلك كما كان يمنع من كتب الدين والعلم ما شاء ويصادر منها ما شاء بمحض الهوى والوسواس

فهذا النوع من الحكم يجرمه الدين الاسلامي بل تحكم الشريعة الاسلامية بكفر مستحله لأن من استحل الحرام المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كما يبطال الاحكام الشرعية ومصادرة الناس في أموالهم ودمائهم كان مرتداً

واما الحكومة الأخرى أي المقيدة أو المشروطة أو الدستورية فهي التي يكون فيها الحاكم العام ومن دونه من الحكام والعمال مقيدين كلهم بالدستور والدستور عبارة عن شريعة البلاد وقوانينها التي يضمنها أهل الرأي الذين تهديهم الامة ذلك بالتشاور بينهم ليس للحاكم العام فيها ان يستبد بشي - بل عليه ان يتقيد بالشرعية والقانون الذي رضيه وقرره أهل الشورى . فهذه الحكومة مواهبة للدين الاسلامي في أساسها وأصلها هذا لأن احكام الاسلام قيمان احكام دينية جاء بها الوحي

وأحكام دنيوية جاء بعضها الوحي ارشادا وتعلما ووكل سائرهما الى أهل الشورى من أولي المكافة والرأي الذين عبر عنهم القرآن العزيز بأولي الأمر فهم الذين يضمنون برأيهم واجتهادهم ما تحتاج اليه الأمة لاقامة المصالح ودرء المفسد التي تختلف باختلاف الزمان والمكان . ودليل ذلك قوله تعالى في المؤمنين (٤٢ : ٣٨) وأمرهم شورى بينهم ) وقوله عز وجل ( ٤ : ٨٣) وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو رددوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ) وقد ينما معنى هاتين الآيتين أكثر من مرة وليراجع السائل تفسير قوله تعالى (٣ : ١٦٠ وشاورهم في الأمر — ص ٧٢٦ م ١١) وعلي هذا جرى النبي (ص) في امور الدنيا والخلفاء الراشدون من بعده

هذا هو معنى موافقة الدستور للشرع الاسلامي في اصله وأساسه بالاجمال . واما التفصيل فهو موكول في دولتنا الآن الى أولي الأمر الذي انتخبهم الأمة لوضع القوانين التي يطلق على مجموعها لفظ ( الدستور ) فاذا كانت مسائل هذه القوانين مطابقة للتصويف الثابتة وللاصول والقواعد الشرعية المستنبطة منها كالعادل ورفع المضار وجلب المنافع وغير ذلك من القواعد والاحكام كان الدستور موافقا للدين الاسلامي في جزئياته التفصيلية وان كان بعض تلك المسائل مخالفا لها يكون الدستور مخطئا فيما خالف فيه كما اخطأ كثير من الفقهاء في بعض الاحكام في كتبهم . وللامة حينئذ ان تبت به مجلس نوابها على ذلك ليتداركه اذا تبين له

ويردها هنا اعتراضان يتحدث بهما الناس أحدهما مستمد من التفسير وهو ان اولي الامر الذين فرض كتاب الله تعالى اليهم استنباط الاحكام والقوانين يجب ان يكونوا من المسلمين ، ومجلس النواب العثماني الذي يضع القوانين الدستورية مؤلف من المسلمين وغيرهم . والجواب عن هذا ان استشارة المسلمين لتيرهم ومشاركتهم في الرأي غير ممنوعة وقد تكون مطلوبة اذا كان ذلك من مصلحة الأمة لأن المصلحة هي الاصل في جميع الاحكام الدنيوية حتى قال بعض علمائنا انها تقدم على النص اذا عارضته كما نقلناه عن الطوخي في المجلد التاسع (ص ٧٤٥) على ان المسلمين هم

الأكثرين في مجلس الأمة المكون من المبعوثين والاعيان وهم العارفون بمصالح  
الامة ومتافها فلا ينفذ الا ما قرروه

والاعتراض الثاني مستمد من اصول الفقه وهو ان الذين يستنبطون للمسالمين ما يحتاجون  
اليه من الاحكام غير المنصوصة في الكتاب والسنة يجب ان يكونوا من أهل الاجتهاد الذين  
استوفوا شروطه التي ذكرها الاصوليون . وقد يجيب المشتغلون بالسياسة عن هذا بان  
الاحكام الشرعية المحضة لا يتعرض لها المجلس بل هي لانزال توخذ من كتب الفقه بالتقليد  
وانما يضع المجلس القوانين المتعلقة بأمور الدنيا كجباية الأموال وطرق إنفاقها ونظام  
المهاكم وغيرها من مصالح الحكومة وهي لا تحتاج الى ما ذكره من الشروط للمجتهد .  
ولكن هذا الجواب لا يقنع المتفقه فانهم يقولون ان جميع الأحكام المالية والسياسة  
والحرية والإدارية يجب ان تكون مستمدة من الشرع وموافقة له

وانني أجيب بجواب آخر وهو ان ما ذكره الاصوليون من شروط المجتهدين ليست  
نصوصا نبيدنا الله تعالى بها فيما أوحاه الى نبيه وإنما هي آراء لأولئك الاصوليين .  
وقد بينا الحق في ذلك وما يجب من الاصلاح من الامور الدينية والدينية بالتفصيل  
في مقالات محاورات المصلح والمقلد فليرجع اليها السائل ومن شاء في المجلد الثالث  
والرابع من المنار ( ۱ )

وقول هنا أيضا ان الله تعالى قد جعل لجماعة أولي الأمر من الامة أن  
يستنبطوا برأيهم واجتهادهم من الاحكام ما تمس حاجتها اليه وأطلق ذلك فان كان  
هناك أدلة تدل على انه يشترط فيهم ما قاله علماء أصول الفقه في المجتهدين فتكن تلك  
الشروط كالشروط التي اشترطوها في الخليفة وفي القاضي من حيث انه يجب تفصيلها  
ويقدم من توفرت فيه على غيره ولكن لا تمنطل الاحكام بقدها . فكما أجازوا  
خليفة الخليفة من غير استيفاء جميع شروطه للضرورة وأجازوا ان يكون القاضي غير  
مجتهد للضرورة يجب ان يجيزوا استنباط الاحكام المالية والسياسية والادارية

( ۱ ) جمت تلك المقالات في كتاب مستقل عنه خمسة قروم واجرة البريد

مضمونا قرش ونصف

والقضائية لمن لم تتوفر فيهم شروط المجتهد لأجل الضرورة إذ لا فرق بين هؤلاء  
المستشارين والمستنيطين وبين الحاكمين والمنفذين

لا بد للأمة في كل وقت من الحكم ولا بد أن يكون هؤلاء الحكماء مقيدين  
بالشورى ولا بد أن يكون أهل الشورى من أولي الرأي والمكانة لتثق بهم الأمة  
فعلينا في كل زمن أن نختار أمثل أهل للقيام بذلك الركن الشرعي فان لم يوجد في  
زمن ما من هم متصفون بصفات الكمال التي تدل عليها الدلائل الشرعية فعلى الأمة  
مع اختيار الأمثل للضرورة أن تعد أساساتها بالتربية والتعليم للكمال المطلوب

يقول حجة الفقه اننا نستغني بما استنبطه المجتهدون السابقون عن استنباط أحكام  
جديدة فيجب أن نعمل بما دون في كتب الخفية أو غيرهم من فقهاء المذاهب  
الأربعة ولا نزيد على ذلك شيئاً ويجيبهم الحكماء وغيرهم من العارفين بحال  
العصر (أولاً) ان مادون ونقل عن الأئمة الأربعة لم يكف الأمة في زمن ما  
ولذلك زاد عليه أتباعهم غير المجتهدين اضعاف اضعافه حتى صار العمل بكتب  
هؤلاء المقلدين، وقد أكثر كتب الأئمة المجتهدين، وما عساه يوجد منها لا يقرأ ولا  
يقتى به ولا يرجع إليه . واتباع المقلد وقليده باطل بحسب أصولكم ، واعذاركم عن ذلك  
غير مسموعة (ثانياً) ان الزمان قد تغير وتغير العرف الذي بني عليه كثير من الأحكام  
وحدثت للدولة والأمة مصالح وحاجات كثيرة لم تكن في زمن الأئمة ولا زمن مدوني  
الفقه المنسوب إلى أصولهم ومذاهبهم في الاستنباط وصارت عرضة لمضار ومفاسد لم  
تكن في زمنهم فعرف من كتبهم طرق درئها فاضطرونا إلى احكام تناسب حال  
زمننا . وانما ما صرنا أضعف الامم بعد ان كنا أقواها الا بصلح جريتنا في درء المفاسد  
وجلب المصالح في هذه الأزمنة الأخيرة بحسبها

هذا وان أساس هذا الدستور هو ان تنتخب الأمة نوابا عنها يكونون هم أصحاب  
الشأن في الأحكام التي تساس بها فعلينا ان نختار أمثلهم وأعلمهم بالشرع احكامه  
ومقاصده ، والرأي الراجح في مجلس الأمة للسليبين كما قلنا آنفاً فاذا قرروا ما يخالف  
الشرع القطعي ولم تستبدل الأمة بهم من يعود إليه كان الإثم عليها وعليهم ولم يكن  
الدستور مانعاً لها ولم من إقامة شرعهم ، واما في زمن الحكومة المطلقة فلم يكن لها

ان تقول ولا ان تعمل وان ضاع دينها كله وضاعت دنياها معه  
وجملة القول ان الأمة يمكنها بهذا الدستور ان تحيي دينها ودنياها فان لم تفعل  
كان الأثم عليها . نعم انها لا تستطيع ذلك إلا بالتدرج كما نشأ الاسلام وترقى  
بالتدرج فكان شأنه إلى عهد صلح الحديبية سنة ست غير شأنه بعد فتح مكة سنة  
ثمان فلا ينبغي ان ننسى هذا

### الحرية والدين الاسلامي

الحرية تطلق على عدة معان بحسب العرف والاصطلاح ولعل ما تسألون عنه هو  
ما قرره القانون الاساسي الذي هو أصل الدستور وأساسه في المادتين ٩ و ١٠ والمراد  
منهما انه ليس للحكومة — ولا لتغيرها بالاولى — ان تعتدي على أحدته قول يقوله  
أو عمل يسهله أو تكلفه شيئاً من ذلك إلا ما يمينه القانون لحفظ الحقوق العامة والخاصة  
فمن كان في بلد حكومته دستورية يكون حراً غير مستعبداً لحكومتها ولا لأصحاب  
الثروة والجاه فيها آمناً على نفسه من الاعتداء ما دام محافظاً على القانون الذي يحفظ  
عليه الاعتداء في حريته على حرية غيره وحقوقه . فحماية الناس من التعدي عليهم موافق  
لشريعة الاسلامية كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعمر بن العاص لما علم ان  
ولده ضرب غلاماً قبطياً « منذكم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » فاذا  
ادخل معنى في الحرية ترك بعض الحدود أو التعزيرات المجمع عليها كانت الحرية  
حينئذ غير شرعية بجميع جزئيات معناها بل بعضها شرعي و بعضها غير شرعي وإن  
كان سلبياً وليس في القانون الاساسي تصريح بذلك ولكن قد يكون هذا التصريح مما  
يقصر فيه مجلس الأمة عند وضع قانون الجزاء والذنب عليه والأمة ان تطالبه به

اما ما علق بالأذهان من كون الحرية القانونية تبيح نشوز النساء عن رجالهن  
وحقوق الاولاد لو الذمهم فقير صحيح

\*\*\*

( سؤال آخر ) ورد علينا استفتاء آخر في المسألة من دمشق الشام يحيلنا فيه  
السائل على مقالة نشرها المقتبس فيها لم نطلع عليها فاذا كان في جوابنا مقنع له فيها  
والا فليهد السؤال ويرسل معه المقالة التي سأل عن موضوعها

\*\*\*

## ﴿ استشارة غير المسلمين والاستعانة بهم في الحرب ﴾

« ص ٣٦ » من صاحب الامضاء في بيروت

سيدي الأستاذ الشيخ محمد رشيد أفندي رضا الحسيني منشيء مجلة المنار المحترم  
بعد التحية اليكم انه قد اطلعت في عدد « ٢٦٣ » من جريدة الاتحاد العثماني  
الاجر فرأيت في طليعته منشوراً لشيخ الاسلام كان من ضمنه هذه الجملة « وقد  
استشار نينا في ظروف عديدة خطيرة اناسا لم يكونوا يدينون بالاسلام وطلب (ص)  
في الحروب معاونتهم ومساعدتهم » فارجو ان تبينوا لنا من هم المشاورون ؟ وما  
هي تلك الحوادث التي وقعت فيها الاستشارة كما ارجو بيان من هم الذين طلب  
النبي (ص) معاونتهم ومساعدتهم في الحروب ؟ أخذاً للحكمة وبياناً لمن اتحل نفسه  
بالتصيب الدميم فتطهر بذلك نفسه واتباعاً للحق مولاي . خادم العلم الشريف  
راغب قباني

(ج) خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الطائف في اول الاسلام وطلب  
من رؤساء أهلها حمايته من قريش ليلعب دعوة ربه فردوه . وكان يخرج في المواسم  
الى اسواق العرب يعرض نفسه على القبائل ليحموه حتى يبلغ دعوة ربه فكان بعضهم  
يرد وداحسنا وبعضهم يرد رداً سيئاً . ثم انه بعد ان قوي الاسلام استعان في الحديبية  
بسبيبة الخزاعي فأنخذ عيناً على المشركين وكان يومئذ مشركاً ومن المعروف ان  
قصة الحديبية كانت في ذي القعدة سنة ست من الهجرة وكان مع النبي (ص) من  
المؤمنين الف وأربع مئة . أو خمس مئة . واستعان بصفوان بن امية يوم حنين .  
واخذ في خير رأي عزال اليهودي فقطع مشرب القوم ليخرجوا عن حصنهم لمناجزته  
وفي مراسيل ابي داود عن الزهري أن النبي (ص) استعان بناس من اليهود  
في خير فأسهم لهم وهو ضعيف . وفي حديث ذي مخبر (رض) عند احمد وابي  
داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ستصالحون الروم صلحا  
وتفزون انتم وهم قوما من ورائكم » وكان النبي (ص) محالفاً للخزاعة وكانت

قريش مخالفة لبيكر فاعتدى بنو بكر على بني خزاعة وساعدتهم قريش بعد عهد الحديبية فانقض عهدهم وحاربهم النبي (ص) باصحابه لأجل ذلك حتى فتح مكة عنوة ورجعت خزاعة معه على قريش

لكن ورد في حديث عائشة عند احمد ومسلم أن النبي (ص) خرج قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة ادركه رجل قد كانت تذكر منه جرأة ونجدة قال جئت لاتبك فاصيب منك ، فقال رسول الله (ص) « توأمن بالله ورسوله؟ » قال لا ، قال « فارجع فلن استعين بمشرك » ثم ذكرت انه عاد مرتين بعد ذلك فقال له مثل ما قال في المرة الأولى . وفي حديث خبيب بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده انه استأذن النبي هو ورجل آخر من قومه في الغزوة معه فقال « أسلتما؟ » قال لا فقال « إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين » رواه الشافعي واحمد والنسائي وغيرهم

ومن هنا جاء الخلاف بين العلماء في جواز الاستعانة وعدمه فقل الجواز عن الحنفية وعن الشافعي منع الاستعانة بهم على المسلمين وجواز الاستعانة بهم على امثالهم اما الجمع بين الروايات المختلفة فقد قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ان اقرب ما قيل فيه ان الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها قال وعليه نص الشافعي . وانت ترى ان جميع ما نقلناه من روايات الاستعانة كان بعد غزوة بدر التي قال فيها لن استعين بمشرك ، والعمدة في مثل هذه المسألة اتباع ما فيه المصلحة وهي تختلف باختلاف الاحوال واما استشارة النبي (ص) لغير المسلمين فلعل شيخ الاسلام نعمنا الله بعلمه يريد بها ما كان في اول الاسلام من استشارته (ص) لعمه ابي طالب ومن استشارة المنافقين بعد الهجرة كاستشارة عبد الله بن ابي في غزوة احد ومراجعتهم لحلفائه من اليهود في بعض المسائل المتفقة بالمخالفة ان صح ان يسمى هذا استشارة . اما كونه (ص) كان اذا عرض امر يستشير فيه المشركين أو أهل الكتاب يستبين بمشاورتهم الرأي فهو مالا اعرفه ولا اظن ان شيخ الاسلام يريد . وقد علمت مما تقدم في الكلام على الدستور انه لا مانع من المشاورة وان مصلحة الامة هي الحكمة في مثل هذه المسألة . ولا شك ان مصلحة دولتنا في هذا العصر تقتضي ان نجمع شعوبنا في المشاورة ووضع جميع القوازين لاثوم المصلحة بدون ذلك وهذا هو الوجه الذي نلجوا به سرا

## ﴿ انصار البدع والتقاليد وكتيبهم ﴾

( س ٣٣٣ ) من صاحب الامضاء في بتاوى ( جاوه )

مولاي الاستاذ المصلح فضيلتو أقدم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت والمسئول منكم ايها لسا  
الزمت به من النصح لله وكتابه ورسوله والموثمين ان تفيدونا عن أسئلتنا هذه  
تهد عرفنا منكم الصدق وقوة الحججة وقطع السنة أئمة البدعة أدامكم الله وزادكم  
توفيقا : انها قد نبغت في هذه السنين رجال يدعون الى الكتاب والسنة ويوثرون  
ما كان عليه السلف الصالح على كثير من المقول عن المتأخرين وقد كثر أصحابهم  
وعلت أصواتهم وزرى على أقوالهم جلالة الحق ومسحة الصدق ،

وقد غاظ أمرهم هذا أناسا عاشوا بترويج الرابطة والتوجه . وآخرين جمدوا  
على ما قاله بعض مصنفي المتأخرين كابن حجر المكي فاتخذوهم أربابا من دون الله  
يحلون ما أحلوا ويحرمون ما حرموا ويقدمون أقوالهم على قول الله تعالى وقول  
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأقوال كبار أصحابه ورجالات التابعين باحسان مع  
صحة النقل وانتفاء المعارض ، وقد زعموا أن الواجب علينا هو الأخذ بما قاله أولئك  
المصنفون وانه لا تجوز لنا مخالفتهم ولا نسبة السهو والغلطة اليهم فضلا عن الغلط وان  
خلاف ما قالوه بدعة وضلالة وفسوق بها قويت صحته وكذا القائلون به من سلف  
الامة وخلفها وان شيخ الاسلام ابن تيمية كبير الفسقة وان من يسميه شيخ الاسلام  
فاسق أيضا بل حرموا الاستدلال من الكتاب والسنة مطلقا ، وقالوا لا يقرأها  
أحد إلا بنية التبرك أو نحو الاستسقاء والافهوضال محرم !!!

والى سيدي نبذة طبعها مصنفها حديثا . عكف عليها عباده وفيها همز ولمز  
لا نسأل عنها ولكن نرجوكم عدم غرض النظر عما فيها من التفوير والتضليل  
وإطلاق المقيد وتهميم الخاص وإيراد الأحاديث الموضوعية والتحكم في الدين والافتراء

على الله بالقول هذا حلال وهذا حرام بدون حجة ليكون ما تكتبونه زاجرا له ولا مثاله من الجهال المتعصين ومنفذ من يقع في حبائهم من العوام والسذج من المؤمنين وتعلموا ان قصده من الكتابة الرد لما جاء في المنار من نحو الفتيا في الفناء ومن المدح لشيخ الاسلام ومن الانحاء على البدع والتقليد ثم لغيركم بعد من الرسالة فصولا أخرى ولربما سكت عن الجواب لغذره ولا عذر لجنابكم ومع تلك الرسالة نموذج من فتاوي ذلك البعض في منع الترجمة للقرآن لم يأت على ما قاله فيها يبرهان فترجوكم بيان الحق في حكم الترجمة والتفصيل بين ما يترجم لبيان مضاه للاستدلال به على من لا يفهم العربية وما يترجم ليقرا به العاجز عن القراءة بالعربية وما يترجم ليكون كال تفسير وما يشترط لذلك وان تشيروا بمن كتبت ترجمة بيان آي القرآن في كتيبه بالفارسية وغيرها كالغزالي واليهوبالي والذهلوي وغيرهم ، ولكم منا جزيل الشكر ومن الله واقر الاجر والسلام

( سائل خائف يحب إظهار الحق ويخشى السجن )

م . م

( المنار ) قد أرسل الينا صاحب هذا السؤال رسالتين مطبوعتين في جاوه مؤلفهما عثمان بن عبد الله بن عقيل المستشار الديني لحكومة هولندا في جاوه . احدهما في النهي عن ترجمة القرآن والثانية في مسائل المجتهدين والمقلدين والصوفية والاولياء والصعابة والنصيحة والحب والبغض في الله والورع وحفظ اللسان يكلفنا هذا السائل كما كلفنا غيره ان تقرأ هاتين الرسالتين وتبين ما فيها من الخطأ ومخالفة الشريعة كما كلفنا غيرهم من قبل مطالعة بعض كتب النبهاني والورد عليها . وان الكتب الحديثة وكذا القديمة المحشوة بالأباطيل والقول في دين الله بغير علم ككتب النبهاني وأمثاله أكثر من أن نحصى فهل يكلف مثلي ان يقرأها ويبين ما فيها من الخطأ والباطل معها أكثر ذلك وتكرر ؟ ان هذا من تكليف ما لا يطاق فحسبنا ان نبين الحق في مسائل الدين ومنه يعلم ان كل ما خالفه باطل . وان أكثر المسائل التي نسئل عنها من هاتين الرسالتين وكتب النبهاني قد بينا الحق فيها بالدلائل الواضحة فهل نكلف ان نعيد كل ما كتبناه كلما تكرر السؤال عنه ؟

على ان الرد على هؤلاء المقلدين المتهوِّكين مشكل لكثرة تناقضهم واضيعة  
البرهان عندهم كما قال الشاعر

أقلد وجددي فليبرهن مندي فما أضيع البرهان عند المقلد

فراهم يجرمون الاهتداء بالكتاب والسنة والاستدلال بهما على المطالب ويدعون  
أن الله تعالى ما كلفنا الا العمل باقوال بعض الفقهاء المتأخرين كابن حجر الهيثمي  
والسبكي في دين عثمان بن عقييل مؤلف هاتين الرسالتين ثم انهم يستدلون بهد ذلك  
بالكتاب والسنة ويخالفون امامهم ومقلد هم فيما اشترطه في نقل الاحاديث بله الاستدلال  
بها . فقد ذكر ابن حجر في (ص ٣٢) من فتواه الحديثية انه لا يجوز لغير المحدث  
رواية الاحاديث ونقلها بمجرد رؤيتها في الكتب بل لا بد من نقلها من كتب اهل  
الحديث الذين يميزون بين الصحيح وغيره . وابن عقييل هذا ينقل في رسالته احاديث  
من غير الكتب المعتمدة ولا يمزوها الى احد من الحفاظ ولا الى كتبهم وفيها  
الموضوع والواهي الذي لا يحتج به والمحرف وهو لا يعرف اصلها . ومن غرائب  
التهافت انه عقد في رسالته فصلا للاحاديث الموضوعية وذكر انها أشد الاشياء خطراً  
على الدين

ومن يهدم عمدة وحجة في الدين الغزالي وقد شنع في الاحياء وما بعده من  
كتبه على التقليد والفقهاء الذين أعلى من ابن حجر مرتبة فهل يأخذ برأيه في ذلك  
وهو يحمدهم اتباع السلف ويأمر بهد ذلك بالبدع التي تخالف سنتهم ويعتمد على أقوال  
الخلف وأعمالهم التي لم تكن في زمنهم

كذلك تراه يهضم الصوفية ويأمر باتباعهم والصوفية كلهم يتبرءون من التقليد  
ويقولون انهم لا يأخذون دينهم الا من عين الشريعة وهو كتاب الله وسنة رسوله  
محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد نقل في رسالته شيئاً من أقوالهم في ذلك ، ولهم في  
ذلك ما هو أصرح مما نقله وأوضح . فماذا نحتج على مثل هذا المؤلف وهو ليس من  
أهل الحجة والدليل لأن هؤلاء الذين يسميهم هو وأمثاله المجتهدين ويقولون  
انهم قد اتقوا ولا يأتي الله بمن لهم يقولون هذا اقتياتا على الله وعلى الوجود بما لا يعلمون ؟؟  
ومن غريب تناقضهم انهم على تبرؤهم من الاستدلال الذي هو الاجتهاد تراهم

يحكمون في المسائل والوقائع حكم المجتهدين بمحض الجهل والهوى فيقولون هذا حلال وهذا حرام ، وهذا كفر وهذا إيمان وهذا العالم على هدى فيؤخذ بقوله وهذا على ضلال فيرد قوله ، فالأئمة المجتهدون لم يكونوا يجيزون لا أنفسهم ان يقولوا مثل هذا الا بدليل فكيف صار هؤلاء المتأخرون الجاهلون فوق الأئمة يقولون في دين الله تعالى بغير دليل حتى كأن الله تعالى أذن لهم ان يشرعوا للناس من الدين ما شاؤا ان مناقشة هؤلاء معيب والرد عليهم قليل الجدوى في الغالب ولا يمنع إضلالهم للعامة التي ثقت بهم لمواقفتهم لأهوائها في البدع والعادات الخاكة عليها وإنما السبيل الى ذلك ان يكثر العلماء الراسخون العارفون بدين الله تعالى ويقولون أمر التعليم والارشاد فمن أراد ان يسعى في اتقاد المسلمين مما هم فيه من الجهل والبدع ويردهم الى أصل دينهم فليسع في هذا وهو ما يهتم به بعض أصحاب الفيرة المصلحين اليوم وسيظهر أثره ان شاء الله تعالى عن قريب

على ان المؤلفين الذين يفسدون بمصنفاتهم ولا يصلحون قسيان: قسم طبع الله على قلوبهم وجمدوا على ما اعتادوه وألفوه باسم الدين وصار لهم به حظ من المال والجاه حتى تودع منهم ووقع اليأس من رجوعهم الى الحق . وقسم آخر لا يزال على شيء من نور الفطرة وسلامة القلب فهو هؤلاء وان سدوا على أنفسهم باب الاستدلال لا يزالون محل رجاء فهم يهودون الى الحق اذا ظهر لهم نوره . فلهؤلاء أقول :

اننا ندعوكم الى كتاب الله تعالى وستة رسوله صلى عليه وآله وسلم فان الله تعالى لم ينزل عليكم غير هذا القرآن ولم يرسل اليكم غير هذا الرسول (ص) وقد قال في كتابه انه أكل لكم دينكم فكل من زاد في الدين شيئا فهو غير مدع عن لقوله تعالى (٦: ٣٠ اليوم أكملت لكم دينكم) ولا قول نبيه (ص) في حديث ابي ثعلبة . الذي حسنه النووي في الاربعين وصححه ابن الصلاح « ان الله فرض قرائض فلا تضيحوها وحدد حدودا فلا تعتدوها وحرّم أشياء فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها » ندعوكم الى معرفة الكتاب والسنة والاهتداء بهما وان تستعينوا على فهمهما بما كتبه خدمتهما من أئمة الفقه والحديث والتفسير واللغة لانها كم عن الاستهداء

والاستماتة بكلام هؤلاء الأئمة بل ندعوكم اليه ولكن لا تحطوا بكلام هؤلاء العلماء  
شرعاً مقصوداً لذاته وتركوا الأصل الذي كتبوا ما كتبوا لاجل خدمته وبيانه حتى  
يصير نياً منسياً فيصدق عليكم ما فاه القرآن على من قبلكم بأنهم نبذوا كتاب الله  
وراء ظهورهم

أجمع سلف الأمة ومنهم الأئمة الأربعة على تحريم التقليد ونصوصهم في ذلك  
مشهورة ذكرنا كثيراً منها في ( محاورات المصلح والمقلد ) ثم جاء المصنفون المقلدون  
فقالوا بوجوب التقليد للعاجز عن الاجتهاد ولكنهم اجتمعوا على انه لا يجوز تقليد المقلد  
وانما يجب تقليد الأئمة المجتهدين . ثم جاء المتأخرون يقولون بوجوب اتباع مثل ابن  
حجر وغيره من المقلدين فإذا كان قول مثل ابن حجر بوجوب التقليد ليس حجة عند  
أحد فهل يكون كلام مقلديه مما يعتد به وهو كلام مقلد المقلد الذي لا يفهم الكتاب  
والسنة ولا يعرف كلام من يقول أنهم هم الذين فهموها وينوهمها وهم الأئمة المجتهدون ؟؟  
يدعي الشيخ عثمان بن عقيل وأمثاله في جاوه وحضرموت أنهم متبعون للإمام  
الشافعي رضي الله عنه ولكن الشافعي نص في كتبه على منع التقليد فكيف يكون  
المقلد متبعاً له ؟

طبع في هذه الأيام كتاب الأمّ له مع رسالته في الأصول وطبع على هامشه  
مختصر صاحبه اسماعيل بن يحيى المزني فليظنوا كيف بدأ المزني مختصره بقوله بعد  
البسملة « اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن  
مفني قوله لأقر به علي من أرواده مع إعلاميه نبيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه  
لذنيه ويحاط فيه لنفسه وباللّٰه التوفيق »

فالأئمة رضي الله عنهم ما تصدوا لبيان الكتاب والسنة الا ليعينوا الناس على  
فهمها ولم يقصدوا أن يكون كلامهم شرعاً يعمل به ويترك الكتاب والسنة استثناء  
به عنها فهم مطعون للكتاب والسنة لا شارعون فينبغي أن نستعين بكلامهم على  
الفهم ونصل بما فهمنا

ذكر الشيخ عثمان في الفصل الثالث أن الأئمة أهل الاجتهاد المطلق ميئون  
للكتاب والسنة والعلماء أهل الاجتهاد في مذاهب الأئمة ميينون لكلام الأئمة

كالنزالي وأهل الترجيح والفتوى كابن حجر ميينون لكلام أهل الاجتهاد في المذهب ، فهو يعترف بأن أصل الدين وأساسه كتاب الله وان السنة مينة لما اجمل فيه وان الائمة ميينون للسنة الخ ويرى هو وأمثاله ان الواجب على جميع المسلمين الآن اتباع اصحاب الطبقة الاخيرة من الميينين كابن حجر فلنا مع هؤلاء أسئلة :

(١) ان علماء الاصول قالوا ان الوجوب هو حكم الله المتقضي للفعل اقتضاء جازما فمن أين أخذتم هذا الحكم الإلهي باتباع طبقة ابن حجر وهذه الطبقة لم توجد إلا بعد اقراض الائمة الذين فهموا الكتاب والسنة والطبقة التي فهمت كلامهم ؟

(٢) ان بعض العلماء حطوا الطبقات ستة والاخيرة التي يعتمد عليها هي طبقة التاقلين الذين لا يعتمد فهمهم ولا يبحثهم كما بينه ابن عابدين في رسم المقي فاذا اراد بعض العقلاء المستقلين من الافرنج ان يدخل في دينكم فكيف تمنعونه بوجوب اتباع الطبقة الثالثة أو السادسة مع اقراركم بأنها لا تفهم أصل الدين وانما تفهم عبارات طبقة فوقها أو تقلها وتلك الطبقة لا تفهم أيضا بنفسها أصل الدين الخ ؟

(٣) اذا سلمنا لكم ما تقولون في هذه الدرجات من البيان وانكم أهل لان توجبوا على الامة حكما شرعيا لم يوجبه الله ولا رسوله ولا الصحابة والائمة الذين فهموا كلامهما وهو إيجاب اتباع هذه الطبقة من مقلدي المقلدين فيما سيموه يانا لبيان بيان أصل الدين أفلا يجب ان يكون بين هذه الطبقات من البيان وبين الاصل المبين اتصال يعلم منه أنه بيان له ويزداد الاصل اتضاحا وجلاء ؟ أليس بهذا الاتصال يعقل أن يكون كلامهم يانا ولا يمكن أن يعقل ذلك بدونه ؟

(٤) هل يعقل أن يحتاج كلام الله الذي سماه يانا وتبياننا مع زيادة بيان الرسول (ص) له بأفعاله وأقواله الى كل هذه الطبقات من الميينين ؟ ألا ينافي هذا الاحتياج كونه يانا وتبياننا وكون الدين قد كل قبل وفاة رسول الله (ص)

(٥) اذا رأينا في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عندنا حكما فهمناه وعقلناه ورأينا في كلام مثل ابن حجر ما يخالفه فهل يفرض الله علينا ان نترك كلامه وسنة رسوله الى كلام مثل ابن حجر لانه ميين لكلام مثل السبكي الميين لكلام مثل الشافعي الميين للكتاب والسنة ؟ فتترك الاصل الصريح الواضح الى كلام يخالفه

بناء على انه مبين له في الدرجة الرابعة من البيان ؟ هل يقول عاقل أو مجنون ان بيان الشيء يكون بخلافه وقيضه . لو كان هذا السؤال مبنيا على شيء مفروض لصح أن يكون ناقضا لقاعدتهم فكيف وهو مبني على اساس ثابت وهو أن في كلام الفقهاء كثيرا من المسائل المخالفة لنصوص الدين لا سيما الأحاديث الصحيحة اخذوها من قواعدهم او من ترجيح حديث ضعيف على صحيح أو العمل به ابتداء فخطأوا وما كانوا معصومين . وقد اورد ابن القيم في ( اعلام الموقعين ) اكثر من سبعين شاهدا على ذلك فتراجع فيه او في المجلد السادس من المئارج . ومن هذه المخالفات ما هو للشافعية — وهو أقلها — ومنها ما هو لتغيرهم

وليس هذا بالامر بالتريب فان الأئمة انفسهم كانوا يقولون القول ثم يظهر لم خطؤه فيرجعون عنه كما رجع الشافعي عن مذهبه القديم الى مذهبه الجديد وكما رجع علماء مذهبه إلى بعض المسائل من مذهبه القديم فأفتوا بها ترجيحاً لما على الجديد لظهور دلائل تؤيدها وكما رجحوا بعض مسائل مخالفة للمذهب مطلقا كقول النووي في شرح صحيح مسلم ان الرجح من حيث الدليل ان نجاسة الخنزير كغيرها من النجاسات في الفسل وكفوى الفزالي بعدم تنجس الماء القليل الا بتغير احدا وصفاته من النجاسة وكما صرح الامام مالك عند موته بأنه كان يرى الرأي في المسألة ثم يظهر له خطؤه فيه فيرجع عنه وبكى لاجل ذلك حين بلغه أن الناس اخذوا بقوله وقلدوه فيه وكما رجع بعض الصحابة عن خطأهم وهم اعظم من هؤلاء الأئمة وأعلم كرجوع عمر (رض) في مسألة المهور الى قول المرأة التي ردت عليه وهو يخطب في المسجد . فكل أحد من العلماء عرضة للخطأ فيما يقوله لأنه غير معصوم فيه إما لنسيان الدليل كما نسي عمر قوله تعالى ( وآتيتهم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ) فأراد أن يحدد المهر بمثل مهور بنات النبي ( ص ) واما لعدم علمه به لأنه لم يكن كل صحابي حافظا لكل القرآن ، وإما لعدم فهمه له كما اخطأ بعض الصحابة في فهم المراد من الخيط الأبيض والخيط الأسود في فهم كيفية تيمم الجنب ، وغيرهم أولى بمثل هذا الخطأ في الفهم

فاذا كان كل أحد من علماء الامة عرضة للخطأ فيما يقوله لما ذكرنا وما لم نذكر من الاسباب والشواهد فلا جرم ان كل من يأخذ بقوله من غير ان يعرف اصله من

الكتاب والسنة هو عرضة لهذا الخطأ ولهذا قال ابو حنيفة وغيره لا يجوز لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من ابن قنانه .

وتنتيجة هذا كله أن كلام الأئمة يستعان به على فهم الكتاب والسنة ولا يترك الكتاب والسنة له بل يجعل فهمهما هو المقصود بالذات والعمدة في الاهتداء ولا تترك الأمة تعلمهما والفقهاء فيهما قط ولا تهمل كلام أئمة العلماء والاتفاق بما فتح الله عليهم من الفهم فيهما مع البصيرة التي هي شأن المؤمنين

فنتطلب من هؤلاء المعارضين لنا في الدعوة الى الاهتداء بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم التي جرى عليها سلف الأمة ان يجيبونا عن هذه الأسئلة .

\*\*\*

أما طمن السيد عثمان بن عجيل في شيخ الاسلام ابن نيمية لأن مثل ابن حجر الهيتمي طمن فيه فنقول فيه كلمات تكفي لرجوعه عنه وتوبته ان كان قال ذلك عن سوء فهم لاعن سوء قصد كما نظن فيه ترجيحاً للخير على الشر وهي :

(١) إذا كنتم تهابون طمن العلماء بمعضهم في بعض مطلقاً وتضلون كل من طمن فيه فانه لا يسلم لكم أحد من أئمتكم لا في الفقه كالشافعي ولا في الحديث كالبخاري ولا في الكلام كالأشعري ولا في التصوف كالشاذلي وابن عربي ولا من المتفتنين كالغزالي كما هو مبين في كتب التاريخ والتراجم ونقله معتمدكم الشمراني في أول كتاب اليواقيت والجواهر وغيره من كتبه وذكر التاج السبكي طائفة منه في طبقاته ومنها انهم طعنوا في والده التقي السبكي الذي هو عمدتكم في نخطبة ابن نيمية (٢) إذا كنتم تهابون معناه بأنه لا يجوز أن يضل كل من طعنوا فيه ولا ان يتبع كل طاعن في طعنه فإما ان تسكتوا عن الطمن في العلماء ولا تخوضوا فيه وهو الاسلم لأمثالكم وإما أن تمسحوا عن سبب الطمن وتحكموا فيه الدليل وأنتم لا تدعون أهلية الحكم بين مثل ابن نيمية والتقي السبكي

(٣) إذا كنتم ترون أنفسكم أهلاً لهذه المحاكمة فلا يكون حكمكم عادلاً كما أمر الله من يحكم بين الناس ان يحكم بالعدل الا اذا اطلقتم على ما كتبه ابن نيمية في

المسائل التي أنكرها عليه السبكي وغيره من الماصرين له ( دع مانسبه اليه من بعدهم زورا وبهتانا ) ورأيتم أدلته ثم اطلقتم على كلام خصمه وأدلته . واما الحكم على شخص بمجرد سماع كلام خصمه فهو ظلم بين كما هو بديهي .

(٤) ان ما عزاه ابن حجر الميمني الى ابن تيمية من القول بان الرب تعالى محل للحوادث وان القرآن محدث وان العالم قديم بالنوع ومن القول بالجسمية والجهة وبان الرسول (ص) لا جاء له - كل ذلك مكذوب على ابن تيمية وكتبه الكثيرة مصرحة بخلاف ذلك ولم نر في كتب أحد من علماء الاسلام مثل ما رأينا في كتبه من الدلائل والبراهين على نفي هذه الاباطيل وتفنيدها . فلما ان يكون ابن حجر قد سمع تلك المطاعن من بعض الكاذبين فصدقها - وهو المرجح عندنا - وإما ان يكون هو الذي اقتجر ذلك عليه وهو ما لا نعلمه في مثله ، واما ان يكون ذلك مدسوسا على ابن حجر وقد دس المفسدون كثيرا في الكتب كما يبين ذلك معتمدكم الشمراني . ومهما كان سبب تلك المطاعن فهي لا قيمة لها مع استفادة كتب الرجل بخلافها وقد طبع الكثير منها والله الحمد - ومنه رسالة التوسل والوسيلة التي نقلنا منها نبذة في تفسير الجزء الماضي فيها إثبات الجاهل للنبى (ص) ونقل في هذا الجزء نموذج آخر منها - فعليكم ان تطلعوا على هذه الكتب ان كنتم للحق تطلبون

(٥) ان كلام مثل ابن حجر في ابن تيمية معارض بكلام من هو أعلم منه بالرجال وبما قيل فيهم كسميته الحافظ ابن حجر الصقلاني وهو شيخ شيوخه وأعلمهم بالرجال فانظروا ما اذا قل في ابن تيمية في كتابه طبقات الحفاظ وغيره من كتبه . وبمثل قوله فيه وثنائه عليه واعترافه له بمشيخة الاسلام قال واثني واعترف أكابر الحفاظ في عصره وبعد عصره وشهدوا له بالأجتهد المطلق

(٦) ان كتب ابن تيمية أكبر شهادة من كل أولئك العلماء على كون الرجل وصل الى رتبة الاجتهاد المطلق وقصارى ابن حجر انه في رتبة المرجحين في فقه الشافعية

فان الثريا وأين الثرى واين معاوية من علي

هذا مانسبه اليه السيد عثمان صاحب رسالة فصل الخطاب التي أرسلت إلينا حديثا

وقول انا نحسن الظن فيه وان جاءنا فيه مطاعن كثيرة من علماء بلاده قالوا فيها انه عون الظالمين ونصير المستبدين .... واتنا بما يغلب علينا من حسن الظن فيه نرى اذا تدبر كلامنا هذا رضيه واذعن له ان رآه حقا كما نرى ونفتقد وان رأى فيه شيئا باطلا بينه لنا بالدليل عملا بوجوب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والفرق بيننا وبين المنكرين علينا اننا لا نقول شيئا بغير دليل واننا نصرح على رموس الاشهاد بأننا نرجع الى الحق اذا ظهر لنا دليله ، وانهم يقولون بغير دليل واذا قامت عليهم الحجة أعرضوا وادبروا ، وولوا واستكبروا ، الا من كان منهم مخلصا في إنكاره فانه يرجع الى الحق اذا ظهر وكان الله للأوابين غفورا

ثم نقول لصاحب السؤال ولأمثاله الذين يكلفوننا المرة بعد المرة الرد على الطاعنين في شيخ الاسلام ابن تيمية بالتفصيل عليكم بالكتاب الجديد الذي استعصى ذلك وطبع في هذا العام المسمى (غاية الأمان في الرد على النبهاني) وهو مجلدان كبيران لأحد علماء العراق الأعلام

هذا - وأما ترجمة القرآن فلنا فيها فتوى طويلة نشرت في المجلد الحادي عشر فتراجع فيه (ص ٢٦٨) فانها نقتي عن قراءتنا للرسالة التي كتبها الشيخ عثمان وبيان خطاياها من صوابها

• • •

### ﴿ تنبيه للمستفتين ﴾

ان من أسباب انفعال بعض الاسئلة أو تأخيرها زما طويلا لايجاب عنها وضع السائل إياها في ضمن خطاب يتكلم فيه عن أمور أخرى كالاشراك في المنار أو طلب بعض الكتب . فأمثال هذه الخطابات نحفظ في أوراق حسابات المنار أو حساب المكتبة ولا نجد في الغالب وقتا لنسخ السؤال منها . واما الاسئلة التي تكتب في ورقة مستقلة فانها نحفظ في ظرف وحدها ثم تعطى للطبعة عند ارادة الجواب عنها فلا تكلفنا ان ننسخها . فقل للمستفتين ان يكتبوا أسئلتهم في ورقة على حدتها إذا أحبوا ان لا تفعل ولا تؤخر كثيرا